

أزمة الديون اليونانية جذورها ، انعكاساتها و حلول الإنقاذ

بلحسن صارة

استاذة محاضرة ب جامعة الجزائر 3

المخلص :

شكلت الديون السيادية اليونانية أزمة مالية هيكلية هددت المنظومة الاقتصادية و المالية لمنطقة الأورو و لكن أيضا بتداعيات أوسع ، إلى درجة طرحت خروج اليونان من دائرة المنطقة الاقتصادية الموحدة تفاديا لارتدادات أكبر ، بعدما طرحت التي بدأت تجلياتها تتضح ما بين 2009 و 2010 ، حينها طلبت الحكومة اليونانية من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي اعتماد خطة إنقاذ تتضمن منح قروض لمساعدة اليونان على تفادي هاجس الإفلاس و بلوغ حالة عدم القدرة عن الدفع ، و في نفس الوقت ارتفعت نسب معدلات الفائدة على السندات اليونانية بفعل تنامي مخاوف المستثمرين من عدم قدرة اليونان على تسديد ديونها المتراكمة التي بلغت أكثر من 317 مليون أورو لاسيما مع ارتفاع معدل عجز الموازنة و تصاعد حجم الدين العام . و استفادت اليونان من ثلاثة برامج إنقاذ متتالية الأولى (ماي 2010 - جوان 2011) ثم (فيفري 2012) و (أوت 2015) ، موازاة مع التزام الحكومة اليونانية بخطة النقشف الهادفة إلى خفض عجز الميزانية بمقدار ثمانية وعشرين ونصف مليار أورو بحلول عام 2015 ، من خلال الاقتطاع من المساعدات الاجتماعية ، و من رواتب الموظفين و من قطاع الصحة .

المقدمة:

خلال عامين ، تحولت مشكلة الديون السيادية اليونانية إلى أزمة حادة و هيكلية ، هددت بعصف النظام الاقتصادي و السياسي لهذه الدولة و تقويض المنظومة الاقتصادية و المالية لمنطقة الأورو ، و تنثير الأزمة إلى الآن مخاوف متصاعدة حول مستقبل العملة الأوروبية الموحدة الأورو ، و استمرار مشروع الوحدة الأوروبية ذاته ، كما تمتد تداعياتها لتهدد بمضاعفات و ارتدادات مالية ، مع تزامن الأزمة مع صعوبات تعاني منها دول أخرى منها اسبانيا و ايرلندا ، ثم مع خروج بريطانيا من دائرة الاتحاد الأوروبي

تعكس هذه التطورات ملامح أساسية في النظام السياسي و الاقتصادي العالمي في المرحلة الحالية ، و الذي وصفه محللون مثل إيان بريمر بنظام (G-Zero) ، أي اللا قطبية¹ (1) ، كما وصفه آخرون مثل تيموثي أش "بالا نظام" العالمي الجديد (New World Disorder)² (2) . و انعكس هذا الانقسام على عمل الهيئات الدولية متعددة الأطراف ، و أصبح هناك غياب واضح لإرادة التعاون الجماعي على المستوى الدولي . تجلى ذلك التراجع السريع للتعاون من خلال مجموعة العشرين بعد الأزمة المالية لعام 2008 .

¹ Ian Bremmer and David Gordon. G-Zero, Foreign Policy, January 7, 2011

² A new world disorder, los Angeles times, January 28, 2011 | By Timothy Garton Ash, <http://articles.latimes.com/2011/jan/28/opinion/la-oe-gartonash-davos-20110128>

و في عام 2009 اعترفت الحكومة اليونانية أنها تعاني من عجز في الميزانية، ثم تخطت الأزمة ذروتها مع وصول عجز الموازنة في اليونان إلى 13% من الناتج المحلي أو ما يمثل خمسة أضعاف ما هو مسموح به في منطقة الأورو. وتدين اليونان لصندوق النقد الدولي بحوالي 5% من ناتجها القومي، وبحوالي 70% للصندوق الأوروبي، وبالتالي فالجزء الأكبر من ديونها لصالح المؤسسات الرسمية للاتحاد الأوروبي.

ويُشار إلى أن اليونان يمثل 1% من الناتج الأوروبي بالإضافة إلى 2% من الصادرات الأوروبية، وبالتالي الناتج المحلي الإجمالي لدولة اليونان 3% من الناتج القومي لمنطقة الأورو. وبحسب قوانين الاتحاد الأوروبي وقوانين منطقة الأورو أيضاً لا يوجد شرط معين يقول "أنه مع وجود أزمة مالية تخرج الدولة".

إن جذور المشكلة تعود إلى سنوات سابقة حيث كان الأداء الاقتصادي لليونان سيء قبل انضمامها إلى منطقة اليورو فكانت دائماً تعاني من مشكلة المحافظة على معدلات النمو الاقتصادي والرفاهية لمواطنيها، وأيضاً السيطرة على النفقات العامة والسيطرة على زيادة الديون وبعيوتها في منطقة اليورو شجع هذا الأمر اليونان على المزيد من الاقتراض خاصة من الدول الأوروبية الأخرى وبالتالي أصبح على اليونان ديون عالية جداً بحيث أصبح من الصعب عليها أن تسدها.

وقد أثرت الأزمة الاقتصادية الرأسمالية العالمية على اليونان حكومتها وشعباً، فوجد نفسه في طاحونة الأزمة بعد أن ربط مصير اقتصاده الوطني بعجلة الاقتصاد الرأسمالي الأوروبي والعالمي، وقبوله لجميع شروط الاتحاد الأوروبي. وقد استغل المضاربون هذه الأزمة شر استغلال إذ عمدوا إلى بيع سنداتنا بأبخس الأثمان وبأسعار فائدة فاحشة، كما دفع الأورو ثمناً باهظاً إذ هوى بأكثر من 20% مقارنة بأعلى مستوى له على الإطلاق وصار هناك من يتحدث عن احتمال انهياره ربما خلال عقد من الزمن، بل ووصل الأمر إلى حد مطالبة اليونان بأن تبيع سيادتها على بعض جزرها.¹ (3)

وهكذا نجد أن اقتصاداً صغيراً، وجانبياً، مثل الاقتصاد اليوناني، يمكنه أن يهدد أكبر منطقة اقتصادية في العالم. وعلى الرغم من أن الناتج المحلي اليوناني يشكل 2.6 في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة الأورو، وبعد ثلاثة برامج إنقاذ امتدت ما بين 2010 و 2015، انفقت الحكومة اليونانية مع شركائها الأوروبيين في سياق برنامج "آلية الاستقرار الأوروبية" على دفع الاقتصاد اليوناني نحو تحقيق فائض أولي في المالية العامة قدره 3.5% بحلول عام 2018، أثير جدل بين اثينا و صندوق النقد الدولي، مع زيادة ضغط الشارع سنتي 2015 و 2016، مفادها ان صندوق النقد الدولي يدفع لمزيد من التشقق، لكن هيئة بروتون وودز، أكدت أن اليونان ليست بحاجة لزيادة التقشف في الوقت الراهن، بحاجة إلى إصلاح هيكل ضرائبها وإنفاقها – أي كيفية تدبير الحكومة للأموال وفي أي المجالات تنفقها – لأن هيكل الضرائب والإنفاق بعيد عن دعم النمو وتحقيق العدالة، وكان آخر اتفاق مع مجموعة الدائنين يقضي بحصول اليونان علي حزمة جديدة من المساعدات تصل قيمتها إلى 86 مليار أورو بعد موافقة البرلمان اليوناني على شروط قاسية حاول تجنب إقرارها لوقت طويل.²

– برناردو باريللا أوروبيا في خضم الأزمة تغطية اعلام المواطن ،عمل الاصوات العالمية، النسخة 1 -20.38 العربية نوفمبر 2012، كتب الأصوات العالمية، 2012، ص

(2) وزراء مالية منطقة اليورو يوافقون على خطة إنقاذ اليونان، وكالة رويترز للأنباء، 14 أوت 2015

<http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKCN0QJ2A620150814?pageNumber=1&virtualBrandChannel=0>

وتم تخصيص قيمة 10 مليار أورو لدعم البنوك اليونانية، و تزامن ذلك مع انتخابات تشريعية في 25 جانفي 2015، فاز فيها حزب "سيريزا" التيار المناهض لسياسات التقشف بنسبة 36.34 في المائة و 149 مقعدا، ليشكل الحكومة الجديدة بتحالف مع المستقلين.¹

الفصل الأول: خصائص الاقتصاد اليوناني

بعد ان عرفت سنوات نمو خلال الستينات و السبعينات، واجهت اليونان في سنوات 2000، ستة سنوات من الانكماش و الكساد، و نسبة نمو ضعيفة، لكن يتوقع أن يعرف النمو في اليونان تحسنا بداية من سنة 2016، التي تشرف على الانتهاء، مع تحسن أوضح في 2017، حسب تقديرات صندوق النقد الدولي، يأتي ذلك في وقت عمدت الحكومة اليونانية الذي يترأسها الكسيس تسبيراس إلى مباشرة المفاوضات التي أفضت الى تنظيم استفتاء شعبي في جويلية 2015، حول قبول مقترحات الإنقاذ المالي التي قدمها الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأوروبي، و صوت اليونانيون بنسبة 61.31 في المائة لغير صالح خطة الدعم² (1) وواجهت اليونان عجزا حادا في الموازنة العمومية بداية من 2008 و 2009، مما نتج عنه مضاعفات سلبية، ومواجهة اليونان لهاجس أزمة دين عمومي معتبر، استمر في الارتفاع، حسب تقديرات منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE التي قدرتها برسم عام 2015 ب 181.2 في المائة من الناتج المحلي الخام، بينما كان يقدر ب 158 في المائة سنة 2011، فيما ارتفعت مديونية الأسر إلى مستوى 119.7 في المائة من مداخلهم ونتاج عن ذلك استفحال البطالة التي بلغت 24.9 في المائة من اليد العاملة النشطة لبلد تعداد سكانه يقدر ب 11.1 مليون نسمة، و ناتجه المحلي الخام حسب الفرد يبلغ 26,547 دولار³، و تركز بنية الاقتصاد اليوناني على ثلاثة أعمدة حسب تقديرات سنة 2015 هي الخدمات بنسبة 25.4 في المائة و تضم التجارة و الإطعام و النقل، يضاف إليهم 3.2 في المائة للاتصالات و الإعلام و 4.4 في المائة للمالية و التأمينات و 17.2 في المائة للعقار و 4.1 في المائة لنشاطات خدمتية أخرى، بالمقابل، تمثل الإدارة العمومية و التعليم و الصحة 21.0 في المائة.

بالمقابل، فان حصة الصناعة من الناتج المحلي الخام تقدر ب 12.6 في المائة، بينما قطاع الزراعة لا يساهم سوى 4.0 في المائة من الناتج المحلي الخام، و هو بعيد عن حجم و مستوى الخدمات التي تمثل النصيب الأكبر في تركيبة الناتج المحلي الخام و أيضا في استيعاب اليد العاملة⁴. و يلاحظ من حيث بنية الاقتصاد اليوناني أن اختلالا هيكليا قائما على أساس سيادة قطاع الخدمات بصورة كبيرة، مقابل ضعف القطاع الفلاحي و إن عرف نموا طفيفا من 3.7 في المائة سنتي 2012 و 2013 الى 3.8 في المائة من الناتج المحلي الخام في 2014، ثم 4.0 في المائة في 2015، و من ثم فان الملاحظ أن قطاع الإنتاج الفعلي أقل بكثير من حجم قطاع و نشاط الخدمات، و يضاف الى هذا العامل الجوهري الارتفاع المعتبر لنسب البطالة المقدرة ب 24.9 في المائة من اليد العاملة النشطة، و إن انخفضت ما بين 2014 التي كانت تقدر ب 26.5 في المائة و 2015، فالنسبة تكشف

¹ موقع وزارة الداخلية اليوناني، نتائج الانتخابات التشريعية سبتمبر 2015

<http://ekloges.ypes.gr/current/v/public/index.html?lang=en#%7B%22cls%22:%22level%22%22params%22:%22%7B%22level%22:%22epik%22,%22id%22:1%7D%7D>

² <http://www.referendum2015.gov.gr/en/> موقع الاستفتاء اليوناني

³ 2016 OCDE ECONOMIC SURVEY OF GREECE ENSURING INCLUSIVE RECOVERY ATHENS MARCH 2016 <https://data.oecd.org/fr/grece.htm>

⁴ http://www.oecd-ilibrary.org/economics/profil-statistique-par-pays-grece_2075227x-table-grc

عن ضعف قدرة الاقتصاد اليوناني الاستيعابية و عجزه أيضا على توفير فرص عمل جديدة، و على تحفيز الطلب واستقطاب الاستثمارات.

وعلى خلفية تدهور المؤشرات الاقتصادية و الضغوط و الالتزامات الخارجية عمدت الحكومة اليونانية إلى اعتماد عدد من الإجراءات و التدابير التقشفية الصارمة، بعد تفاقم العجز في الموازنة العمومية، وتمثلت الإجراءات أساسا في :

أولاً: تخفيض أجور الموظفين بنسبة (- 10 %)

ثانياً: تخفيض معاشات المتقاعدين بنسبة (- 10 %)

ثالثاً: تأخير بخمس سنوات السن القانوني للإحالة على التقاعد من 60 إلى 65 سنة

رابعاً: تقليص الاستثمارات العمومية ونفقات تسيير الدولة

خامساً: استحداث ضرائب جديدة ورفع بنسبة 10 % للرسوم على البنزين و التبغ و الكحول

سادساً: الرفع من الرسم على القيمة المضافة TVA بنقطتين 23 % عوض 21 %، بعد رفعها في مارس 2010 بنقطتين أيضا.

سابعاً: تخفيض مستوى نفقات التسلح ب 2,5 مليار دولار خلال سنتين¹

الفصل الثاني: معضلة الديون السيادية اليونانية

تشكل مشكل الديون السيادية اليونانية أهم تجليات الأزمة، فالأزمة المالية العالمية في 2008 ساهمت في حدوث اضطراب في عدد من الدول الأوروبية، منها اليونان، و لكن أيضا البرتغال، واسبانيا، ورومانيا، والمجر، و ايطاليا و لكن حدة الأزمة كانت اشد وقعا على تلك البلاد اليونان، والتي عانت من زيادة كبيرة في حجم ديونها الخارجية، و تفاقم العجز العمومي الذي بلغ ذروته ب - 15.2 في المائة سنة 2009،مقابل -10.2 في المائة عام 2008²

ففي عام 2008، دخل الاقتصاد العالمي أزمة مالية هي الأشد وطأة منذ أزمة الكساد الذي مس الولايات المتحدة ثم أوروبا 1929 و 1930. وعلى الرغم من أن الأزمة بدأت في الولايات المتحدة، فإنها سرعان ما أصابت الاتحاد الأوروبي وبقية دول العالم، حيث أثرت على حركة التجارة، والاستثمار و البنوك، والاستهلاك، وفرص العمل، مما نتج عنه ارتفاع في نسب البطالة و انكماش في النشاط الصناعي و تراجع معدلات النمو، و تفاقت تلك الأزمة ابان الأزمة المالية العالمية في 8002، فبلغت نسبة الديون السيادية لليونان حوالي 042 مليار أورو، بنسبة 6.871% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 3102، ثم 8.871 في المائة سنة 4102 و 9.971 في المائة عام 5102، وقامت وكالات التصنيف الائتماني بخفض تصنيف اليونان إلى درجات متدنية في فئة الدول المهددة بالتخلف عن سداد ديونها، مما أدى إلى ارتفاع أسعار الفائدة على الديون اليونانية.

ومع اشتداد أثر الأزمة المالية اليونانية في عام 2012 تدخل صندوق النقد الدولي، ودول الاتحاد الأوروبي، وقدموا برنامجا للمساعدات، ولكن هذا البرنامج كان مشروطا ببرنامج تقشفي قاس، والذي كان نتائجه انكماش في الاقتصاد اليوناني، وارتفاع معدلات البطالة إلى 25%، وإلى أكثر من 50% بين الشباب، و يلاحظ أن جوهر الإشكال الذي كان مصدره الأزمة المالية الدولية، تحول بفعل

¹ Le détail des mesures d'austérité en Grèce , revue le nouvel observateur ,mai 201

² Source : OCDE Données (data.oecd.org/fr).

الترابط الى منطقة الأورو ،وهو ما كشفته تقييمات وكالات التقييم Agence de Notation التي قامت بمراجعة تقييم المخاطرة لعدم دول منها اليونان¹ في الواقع بدأت أزمة اليونان الفعلية،قبل سنوات من تجليات أزمة الديون السيادية، بفعل عوامل تراكمية ساهمت فيها سياسات مالية متصلة بالمنظومة الرأسمالية ،حيث استغل المضاربون الوضع الصعب لأثينا ،من خلال بيع سنداتهم بأسعار مخفضة مقابل نسبة فائدة مرتفعة جدا، و ظهرت أزمة الديون السيادية في اليونان نتيجة حتمية للسياسات المالية والنقدية المشوهة.و لعبت الثغرات الموجودة في منظومة الأسواق المالية في إحداث اثر مضاعف على الدول على رأسها اليونان.² وبعد وقوع الأزمة، قبلت الحكومة اليونانية خطة إنقاذ بقيمة 110 مليارات أورو من تصميم وتمويل الاتحاد الأوروبي، وصندوق النقد الدولي على مدى 3 سنوات خلال الفترة من ماي 0102 حتى جوان 3102. بنسبة فائدة تقدر ب 2.5% في المائة، إلا أن تلك الخطة لم تكن كافية للحد من تفاقم الأزمة، ليتم استكمالها بمزيد من برامج النقش وخطط ضبط أوضاع المالية العامة التي تم طرحها ليتم تنفيذها حتى عام 2020، إلي جانب وجود خفض بمقدار 50٪ على سندات الديون السيادية التي يمتلكها القطاع الخاص، والتي تمثل 205 مليارات أورو.

و كان من المفترض أن تقوم الدولة بالاقتراض من أجل زيادة معدلات التكوين الرأسمالي، ومن ثم دفع عجلة النمو، مما يترتب عليه زيادة معدلات الانتاج، ومن ثم خفض الدين تدريجياً. ولكن في الواقع فإن العديد من الدول التي تقوم بالاقتراض توجه التمويل إلى استثمارات في قطاعات سريعة الربحية، أو تمويل عجز الموازنة العامة للدولة؛ ويُعد الدين غير مستدام إذا ما استمر في الارتفاع، بحيث تستهلك أعباء خدمة الدين عائدات التنمية المتوقعة.

ومع محدودية النتائج، ثم الانتقال الى مخطط دعم ثان في فيفري 2012 مرسما اتفاقيات جويلية و أكتوبر 2011 ، بقيمة 109 مليار أورو من الموارد المالية العمومية و 49,7 مليار أورو مساهمة من القطاع الخاص، و برنامج لإعادة رسملة البنوك اليونانية ب 30 مليار أورو . توصلت الحكومة اليونانية في 14 اوت 2015 الي اتفاق مع مجموعة الدائنين يقضي بحصول اليونان علي حزمة جديدة من المساعدات تصل قيمتها الي 86 مليار يورو بعد موافقة البرلمان اليوناني علي شروط قاسية حاول تجنب اقرارها لوقت طويل، و يمتد الاتفاق على مدى ثلاث سنوات، تفادياً لخروج اليونان من منطقة الأورو.

في مقابل هذا البرنامج الثالث كان على اليونان أن تقبل إجراءات تقشف صارمة غير شعبية وغير مضمونة النتائج (إلغاء عدد من أنظمة التقاعد المسبق، إصلاح سوق الطاقة وتحرير سوق الغاز، إصلاحات ضريبية، مكافحة الفساد المالي، برنامج خصخصة يطال الموانئ والمرافئ والمطارات وسكك الحديد بما يحقق حوالي خمسين مليار أورو على المدى الطويل).

هذه الإجراءات تحدث تغييرات في النظام المالي والضريبي وقوانين العمل والتنافس والضمان الاجتماعي والتقاعد، و رغم اعتماد أربعة مخططات للتقشف بتدابير صارمة ما بين حزمة التقشف الأولى في فيفري 2010 لكبح عجز الميزانية، من خلال خفض إجمالي النفقات العامة على الأجور والرواتب الى جوان 2010 لم تؤدي الى تحقيق النتائج المرجوة و هو ما انعكس سلبا على الجبهة الاجتماعية اليونانية .

¹ Joëlle Dalègre regards sur la crise grecque l'harmattan, paris 2013,page13.

² Joseph Stiglitz , l'écrasante responsabilité des banquiers ,le nouvel observateur, 4 mars 2010.

الفصل الثالث: تداعيات أزمة الديون السيادية على الداخل اليوناني

إذا كانت الأبعاد الاقتصادية في أزمة الديون السيادية اليونانية واضحة المعالم و تم التركيز عليها، فإن الانعكاسات على الجبهة الاجتماعية، نالت حظا اقل من الاهتمام، رغم خطورتها على النسيج الاجتماعي اليوناني، و من ثم على منطقة الأورو عموما، فالشروط التي وضعتها ترويكا الدائنين أي البنك المركزي الأوروبي و صندوق النقد الدولي و دول منطقة الأورو، مع كل شطر من اشطر الدعم المقدمة، هو اعتماد إصلاحات مشددة، انعكست سلبا على الوضع الاجتماعي، ووضع الدائنون مشاهدو سيناريوهات قلما تحققت في الواقع، سواء من حيث مؤشرات النمو او الإيرادات الضريبية، أو مستوى عائدات الخصخصة، بل ان اليونان وجدت نفسها في كل مرة في وضع صعب ماليا، كما أدت مخططات التقشف بالنتائج المحلي الخام اليوناني الى التراجع بحوالي 25% في المائة منذ سنة 2009، فبعوض ان يساهم التقشف في إعادة بعث النمو، ساهم بالعكس في مزيد من الكساد و الانكماش¹، و ساهم فرض المزيد من الضرائب و الرسوم، في تآكل أكبر للقدرة الشرائية لشريحة أكبر من السكان لاسيما الإجراء منهم و المتقاعدين.

وبعد أن كان اقتصاد اليونان في النصف الأول من العقد الماضي، من الاقتصادات الأسرع نمواً في منطقة الأورو، تعرضت اليونان ومع تراجع الاقتصاد العالمي في أواخر العقد الماضي، لضربة قاسية وذلك لأن صناعاتها الرئيسية - النقل البحري والسياحة - كانت حساسة جداً للتغيرات في الدورة الاقتصادية. نتيجة لذلك، و ارتفعت الديون في البلاد بشكل سريع. فحسب تقديرات منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية، فإن معادل القدرة الشرائية مثلا لدى اليونانيين بلغ 0.61، مقابل 0.70 سنة 2008، كما سجلت نسبة الادخار لدى الأسر انهيارا كاملا خلال ثماني سنوات وبلغت -17.3 في المائة، فيما بلغت نسبة البطالة 26.5 في المائة سنة 2014.

وكان من المظاهر التي عكست التداعيات السلبية لبرامج التقشف، موجة الاحتجاجات التي عرفتها اليونان، و تركت الاحتجاجات اليونانية سنوات 2010 الى 2012، ثم تجلت أيضا في هو استفتاء عام عقد في 5 جويلية 2015 في اليونان حول قبول مقترحات الإنقاذ المالي التي قدمها الاتحاد الأوروبي و صندوق النقد الدولي و البنك المركزي الأوروبي، وصوت 61.31% بالرفض لسؤال هل توافق على الخطة المقترحة من قبل المفوضية الأوروبية و البنك المركزي الأوروبي و صندوق النقد الدولي؟.

ومع اقتراب نسب البطالة من حدود الاربعين في المائة لدى الشباب اليوناني، تسببت سياسات التقشف المعتمدة في هجرة الشباب لاسيما حاملي الشهادات، مما سبب ضغطا جديدا على الاقتصاد اليوناني، نتيجة موجة التقاعد القسري و الاختياري تقليص و رفع سن التقاعد، و اعتبر التقشف كانهك لحقوق الإنسان مع تقليص الخدمات الاجتماعية و انخفاض القدرة على تحمل تكاليف السلع الأساسية بسبب زيادة ضريبة الرفاهية و خفض الرواتب و المعاشات التقاعدية و الفوائد، مما ساهم أيضا في ارتفاع معدلات الجريمة و الانتحار²

الفصل الرابع: البدائل و الحلول المقدمة لحل الأزمة اليونانية

منذ سنة 2010، برزت عدة بدائل و حلول لتسوية الأزمة اليونانية او الحد من مضاعفاتها السلبية وصلت الى حد اقتراح الخروج من منطقة الأورو، و تواصل طرح مثل هذا السيناريو في

¹ Regards sur la crise grecque Par Joëlle Dalègre opcit , page 32

² (global voice) أوروبا في خضم الأزمة تغطية إعلام المواطن عمل الأصوات العالمية، مرجع سبق ذكره ص 30 books

2011¹، و تمحورت المقترحات المقدمة حول خروج اليونان و تخفيض قيمة صرف العملة، لان بقاء اليونان يعني ارتفاعا لنسب الفوائد و تفاقما لعجز الموازنة التي تؤثر بدورها على الطلب و تساهم في كبح جماح الاقتصاد، لكن خيار خروج اليونان بدا غير واقعي، بفعل ثقل المديونية التي تقع على عاتق أثينا، و استحالة تسديدها، حيث قدرها صندوق النقد الدولي ب 330 مليار أورو، فخروج اليونان، كان يعني اعادة تقييد الدين بالعملة الجديدة و هي الدراهم في حالة اليونان، لكن تخفيض قيمة هذه العملة، ستجعل قيمة الدين مضاعفا و امكانيات التسديد شبه مستحيلة و هذا في حد ذاته أسوء السيناريوهات بالنسبة للدائنين.

و ادراكا من أن خروج اليونان سيشكل نكسة كبيرة و ان عدم حل الازمة المالية اليونانية سيشكل عاملا تراكميا تنجر من ورائه أزمات اخرى متلاحقة داخل البيت الاوروبي أشد و اخطر و ابعد اثرا، تمس اسبانيا و إيطاليا، و هو ما يعني انتهاء الحلم الاوروبي، تم التوجه الى خيار الدعم اللين و مراعاة بعض المطالب اليونانية تقاديا للصدمات²، ففي 2012 وافق كل من الاتحاد الأوروبي و صندوق النقد الدولي و البنك المركزي الأوروبي على توفير حزمة إنقاذ ثانية بقيمة 130 مليار أورو، مشروطة باتخاذ و تنفيذ حزمة جديدة من تدابير تقشف (خفض النفقات اليونانية بقيمة 3,3 مليارات أورو في 2012 و 10 مليارات أورو إضافية في 2013 و 2014). وللمرة الأولى، تضمنت حزمة الإنقاذ اتفاق إعادة هيكلة الديون مع حاملي السندات الحكومية اليونانية من القطاع الخاص (المصارف و شركات التأمين و صناديق التقاعد)، و القبول «الطوعي» لمقايضة السندات مع شطب إسمي بنسبة 53,5 في المائة، ترافق مع خفض أسعار الفائدة و إطالة الاستحقاق من 11 سنة إلى 30 سنة. تعتبر هذه الصفقة أكبر صفقة في العالم لإعادة هيكلة الديون، شملت ما يقارب 206 مليارات أورو من السندات الحكومية اليونانية. وقد شطب 107 مليار أورو من الديون اليونانية، و تطرح هذه الأرقام مسألة قدرة البلد على تحمل الدين. فخدمة الدين، أي الفوائد التي تدفعها أثينا للدائنين سنة بعد سنة، تلتهم حصة كبيرة من موارد البلاد المالية، ما يمنعها من الاستثمار و يكبح النمو. وبالتالي فإن مسألة الدين تشكل موضوعا جوهريا لليونان.

وتبقى تركيبة الدين اليوناني معقدة و متشعبة، مما يصعب تفكيكها فالنصيب الاول يعود للصندوق الأوروبي للاستقرار المالي هو الدائن الأول لليونان، إذ يملك أكثر من 40% من ديونها. وهذا الصندوق الذي أنشئ عام 2010 لمساعدة دول منطقة الأورو التي تواجه صعوبات، قدم لليونان قروضا بقيمة 130,9 مليار أورو على عدة مراحل. وجمع الصندوق هذه الأموال في الأسواق، لكن دول منطقة الأورو قدمت ضمانات بقيمة موازية، كل بحسب وزن اقتصاده في الكتلة النقدية. وبلغت ضمانات ألمانيا، الاقتصاد الأول في منطقة الأورو، ب 41,3 مليار أورو، تليها فرنسا التي قدمت ضمانات بحوالي 31 مليار أورو، ثم إيطاليا فإسبانيا، يضاف الى ذلك قروض ثنائية من دول داخل منطقة الأورو ب 53 مليار أورو ومنذ الاتفاق في 2015 على خطة مساعدة ثلاثة لليونان بقيمة 86 مليار أورو، حلت آلية الاستقرار الأوروبية محل الصندوق الأوروبي للاستقرار المالي، كهيئة دائنة. وهي قدمت لليونان 21,4 مليار أورو، أي حوالي 25% من المبلغ الاجمالي المقرر. و اجمالا، فان دول منطقة الأورو تحوز عن طريق قروض ثنائية و الصندوق الأوروبي للاستقرار المالي 185 مليار أورو، تمثل منها ألمانيا (30%) من الحصة الإجمالية، مقابل (23%) لفرنسا و (18%) لإيطاليا، و عمليا، فان اليونان مطالبة بتسديد 284 مليار أورو على أقساط تمتد لمدة أربعون سنة

¹ Wilhelm Hankel, Wilhelm Nölling, Karl Albrecht Schachtschneider et Joachim Starbatty, Financial Times 2010

² « Un « Grexit » serait un terrible échec pour l'Europe », Le Monde, 20 juin 2015

الخاتمة :

إنقاذ اليونان قضية مطروحة بقوة في الاتحاد الأوروبي منذ بدأ خطته الأولى في 2010، وتعزز مع توالي السنوات ، بينما يمثل هاجس إفلاسها أو خروجها من منطقة الأورو كابوساً لأوروبا وقلقاً شديداً وتوتراً في مناطق أخرى من العالم.

وقد ترك انتصار المعسكر الراض لشروط الدائنين في استفتاء 5 جويلية 2015 أوروبا في وضع لم تتعده من قبل، وجاءت نتيجة الاستفتاء مفاجئة ، و لكنها عكست قلقاً كبيراً في أوساط الشعب اليوناني رغم تأكيد رغبته البقاء في كنف المنطقة الأوروبية، مع كشف الاستفتاء عما يشعر به اليونانيون إزاء شروط المقرضين الأوروبيين وصندوق النقد الدولي، و بات واضحاً أن المسار الذي أخذته الإزمة اليونانية ينبئ بتوافق متواصل ، و ان كانت تكلفته كبيرة باليونان الذي انضم الى الاتحاد الأوروبي في 1981، عرف نمواً إيجابياً ،في البداية ، لكن سرعان ما تأزم وضعه المالي (بالتزامن مع الإزمة المالية العالمية 2007-2008)، لتوقع حكومة جورج بابانديرو الإزمة الأولى للإنقاذ في ماي 2010، و توافق على خفض في الإنفاق وزيادة الضرائب، مقابل الحصول على 110 مليارات أورو. وبعد عامين ومع استمرار هبوط الناتج المحلي الإجمالي اضطرت ترويكيا المقرضين -المفوضية الأوروبية وصندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأوروبي- إلى تقديم حزمة إنقاذ ثانية بقيمة 130 مليار أورو¹ وقد استفحلت الإزمة وقفز الدين العام للبلاد من 107% من الناتج المحلي الإجمالي في 2007 إلى 177% في 2014، أي إلى 319 مليار أورو (360 مليار دولار)، حسب أرقام مكتب الإحصاء الأوروبي أروستات Eurostat للعام 2014، وهو مستوى اعتبر صندوق النقد الدولي أنه يصعب سداده، في الوقت الذي طالب فيه بتسديد كامل ديونه التي تصل إلى 32.5 مليار أورو (36 مليار دولار) على مدى عشر سنوات. و تراجع مستوى الدين في 2015 إلى 311 مليار أورو²

وأمام استمرار تدهور الوضع المالي والاقتصادي باتت خطة إنقاذ ثانية أمراً ضرورياً في 2012، قضت بمنح قروض إضافية بقيمة 130 مليار أورو وشطب كتيف للدين الخاص الذي وصل إلى 107 مليارات يورو (118.7 مليار دولار)، مقابل تدابير جديدة لتصحيح مالية البلاد. وكانت آخر دفعة لتسديد هذا القرض -وهي 7.2 مليارات أورو (7.988 مليارات دولار)- قد استحققت في 30 جوان 2015، بعد إرجائها لمرات عدة، فما كان على الطرفين إلى التوافق على حل و توصلت الحكومة اليونانية في 14 أوت 2015 الي اتفاق مع مجموعة الدائنين يقضي بحصول اليونان على حزمة جديدة من المساعدات تصل قيمتها الي 86 مليار أورو. وبغض النظر عن الخلافات التي ساهمت في تفاقم الإزمة ،مع الإشارة الى طبيعة بنية الاقتصاد اليوناني وطابع التسيير الإداري البيروقراطي و نقائص المنظومة الضريبية واعتياد الشعب اليوناني على ان يعيش فوق طاقته و مداخله ،فان التوجهات المعتمدة ،تغلب عليها منطق البراغماتية و الواقعية التي تجعل كافة الأطراف تتجه لتقديم تنازلات لإبقاء اليونان بمنطقة الأورو بما فيهم أقوى الاقتصاديات الأوروبية ألمانيا حتى لا تنتهم تاريخياً بأنها من فككت هذه المنطقة. فالمنطق المعتمد

¹ Dadush U , paradigm lost : The euro in crisis ,carnegie endowment for international peace ,Washington , 2010 Page 6

²Source :Eurostat

<http://ec.europa.eu/eurostat/tgm/refreshTableAction.do?tab=table&plugin=1&pcode=tsdde410&language=fr>

ملخصه أن "ما سيتمخض عنه خروج اليونان (من العملة الموحدة الأورو) على المدى الأبعد سيكون له أثره على المشروع الأوروبي ككل، وسيمثل سابقة، وسيؤدي إلى إضعاف مبررات وجود الاتحاد الأوروبي ذاته".

المراجع:

مراجع باللغة العربية:

- 1- أوروبا في خضم الأزمة تغطية إعلام المواطن عمل الأصوات العالمية ، global voice books،مرجع سبق ذكره ص 30
- 2- برناردو باربيلو أوروبا في خضم الأزمة تغطية اعلام المواطن ،عمل الاصوات العالمية،النسخة العربية نوفمبر 2012،كتب الأصوات العالمية،2012،ص 20-38.
- 3- موقع وزارة الداخلية اليوناني ،نتائج الانتخابات التشريعية سبتمبر 2015
- 4 - وزراء مالية منطقة اليورو يوافقون على خطة إنقاذ اليونان، وكالة رويترز للانباء، 14 أوت 2015

المراجع باللغة الأجنبية:

- 5 - A new world disorder,los Angeles times, January 28, 2011|By Timothy Garton Ash,<http://articles.latimes.com/2011/jan/28/opinion/la-oe-gartonnash-davos-20110128>
- 6- Anne Bauer, « Les principales dispositions de l'accord conclu par les chefs d'État de la zone euro, 21 juillet 2011 » Les Échos 5 avril 2012.
- 7 - Dadush U , paradigm lost : The euro in crisis ,carnegie endowment for international peace ,washington , 2010 Page 60
- 8-Eurostat
<http://ec.europa.eu/eurostat/tgm/refreshTableAction.do?tab=table&plugin=1&pcod e=tsdde410&language=fr-> Source .
- 9-http://www.oecd-ilibrary.org/economics/profil-statistique-par-pays-grece_2075227x-table-grc
- 10-<http://www.referendum2015.gov.gr/en/> موقع الاستفتاء اليوناني
- 11 - Ian Bremmer and David Gordon.G-Zero, Foreign Policy, January 7, 2011
- 12 - IMF Country Report No. 15/186 ; July 14, 2015, GREECEAN UPDATE OF IMF STAFF'S PRELIMINARY PUBLIC DEBT SUSTAINABILITY ANALYSIS ,International Monetary Fund Washington, D.C.
- « Un « Grexit » serait un terrible échec pour l'Europe », Le Monde, 20 juin 2015
- 13 - Joëlle dalègre regards sur la crise grecque l'harmattan, paris 2013,page13.
- 14 - Joseph Stiglitz , l'écrasante responsabilité des banquiers ,le nouvel observateur, 4 mars 2010.
- 15 - Le détail des mesures d'austérité en Grèce , revue le nouvel observateur ,mai 2010 Source : OCDE Données (data.oecd.org/fr).

16 - OCDE ECONOMIC SURVEY OF GREECE ENSURING INCLUSIVE RECOVERY ATHENS MARCH2016 <https://data.oecd.org/grece.htm>

17 - Regards sur la crise grecque Par Joëlle Dalègre opcit , page 32

18 - Wilhelm Hankel, Wilhelm Nölling, Karl Albrecht Schachtschneider et Joachim Starbatty, Financial Times 2010.

الملاحق

مؤشرات الاقتصاد اليوناني									
ميزان الحساب الجاري			أسعار الاستهلاك			نمو الناتج المحلي الخام الفعلي % البطالة			
2015	2017	2016	2015	2017	2016	2015	2017	2016	2015
25.0	0.0	0.0	0.0	0.6	0.1-	1.1-	2.8	0.1	0.2-
								21.5	23.3

Source : The International Monetary Fund (IMF),World Economic Outlook,Database,2016

معدل نمو الناتج المحلي الخام اليوناني										
2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007-1998		
								2021	2017	2016
0.2-	0.7	3.2-	7.3-	9.1-	5.5-	4.3-	0.3-	1.8	2.8	3.9
										0.1

Source : The International Monetary Fund (IMF),World Economic Outlook,Database,2016

